المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

16/03/2016

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

11.267/2

ندوة بالرباط حول استقلالية المرأة في إطار الديمقراطية التكافئية

في إطار أنشطتها الثقافية، وبمناسبة اليوم العالمي لحقوق المرأة، تنظم رئاسة جامعة محمد الخامس بالرباط، بتعاون مع سفارة اسبانيا بالمغرب ومعهد ثربانتس ومركز كبيوك، مائدة مستديرة حول موضوع : «استقلالية المرأة في إطار الديمقراطية التكافئية»، وذالك يوم الجمعة 18 مارس 2016 على الساعة العاشرة صباحا بمقر رئاسة الجامعة الكائن بشارع الأمم المتحدة، أكدال- الرباط.

سيغني حلقة نقاش هذا اللقاء الفكري الذي سيديره العربي الحارثي، رئيس مركز كبيوك، كل من أمينة بوعياش، الأمينة العامة للمنظمة الدولية لحقوق الإنسان، والفيلسوفة مارينا سوبيراتس، أستاذة فخرية في الجامعة المستقلة ببرشلونة، وإدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان. بحضور رئيس جامعة محمد الخامس بالرباط، سعيد أمزازي، وعدة شخصيات وطنية ودولية ،من القطاعين الأكاديمي والدبلوماسي، وباحثين، وخبراء في المجال، ومن المجتمع المدني وطلبة.

مائدة

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية - ورزازات بتنسيق مع جمعية المهرجان للتربية والثقافة بتنجداد، السبت، مائدة مستديرة حول موضوع «العنف ضد النساء» من خلال مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء. ويهدف اللقاء، المنظم بمناسبة اليوم العالمي للمرأة بمشاركة نساء وفعاليات من المجتمع المدني والحقوقي بالمنطقة، تسليط الضوء على ظاهرة العنف ضد المرأة كانتهاك لحقوق الإنسان الأساسية والتعريف بمقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان الرامية إلى حماية حقوق المرأة، مع التعريف بدور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تتبع وضعية المعنفات والنهوض بها، بما يكفل إعادة تأهيلهم وإدماجهم داخل المجتمع.

إدارة السجون توقع اتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة لأنسنة السجون

◆ سعاد شاغل

المندوبية العامة لإدارة السجون توقع اتفاقية شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية من أجل دعم إصلاح النظام السجني بالمغرب. وتأتي هذه الشراكة التي تم توقيعها في 11 من مارس الجاري، والتي رصد لها مبلغ 5 ملايين دولار ممتدة على خمس سنوات، في إطار المواكبة التقنية للرابطة المحمدية للعلماء والمجلس الوطني لحقوق الإنسان للنظام السجني كل في مجال تدخله.

ومن أهم أهداف هذه الاتفاقية حسب المندوبية العامة لإدارة السجون، تقوية أنسنة ظروف الاعتقال، وتهييء المعتقلين لإعادة إدماجهم بشكل أفضل بعد الإفراج عنهم، فضلا عن عصرنة الإدارة السجنية، وإدراج مفاهيم حقوق الإنسان ومقاربة النوع في تكوين الموظفين.

وبهذه المناسبة أكد محمد صالح التامك المندوب العام أن هذا البرنامج يأتي لدعم الإستراتيجية التي وضعتها المندوبية العامة لتطوير القطاع السجني بالمغرب، مبديا استعداد المندوبية العامة لمواصلة التعاون في مختلف المجالات التي تدخل في نطاق بنود الاتفاقية، بما يعزز الحكامة الجيدة وتحسين ظروف الاعتقال لنزلاء مختلف المؤسسات السجنية.

اليزمي وبيرو يدعوان إلى إشراك الجمعيات في تدبير سياسة الهجرة

S/5851

◆ الرباط : فطومة نعيمي

دعا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، إلى تعزيز فعل المجتمع المدني المشتغل في مجال الهجرة، من جمعيات مغربية وجمعيات خاصة بالمهاجرين. وشدد اليزمي على ضرورة تمكين هذا النسيج الجمعوي من «الإمكانيات المادية، التي تتيح له الاشتغال بقوة في مجال ذي خصوصيات ومتسم بالصعوبات».

واعتبر اليزمي، الذي كان يتحدث يوم الإثنين 14 مارس 2016 في الدورة الثالثة للمنتدى السنوي للهجرة المنعقد بالرباط حول موضوع: «سياسات الهجرة: أي دور للمجتمع المدني؟»، (اعتبر) أن من أبرز أهداف المنتدى هناك التباحث في سبل تعزيز عمل المجتمع المدني المشتغل في مجال الهجرة، ممثلا في جمعيات مغربية ونظيراتها للمهاجرين، والتفكير في خلق فضاء تبادل وحوار مشتركين يجمع كلا من السلطات العمومية وجمعيات المهاجرين والنقابات والباطرونا والباحثين.

وفي هذا السياق، أكد اليزمي في تصريح للجريدة أن «إنجاح السياسة، التي اعتمدها المغرب منذ شتنبر 2013، والمتصلة بتدبير الهجرة، يفرض إدماج المجتمع المدني المغربي الذي أبان عن قدرات مهمة في تتبع هذا الملف وأيضا المجتمع المدني المكون من المهاجرين أنفسهم. وعلما أن التاريخ، يكشف أن كل عملية اندماج للمهاجرين تتسم بالأزمات وبعض الصعوبات، فإنه من الضروري خلق وسطاء بين المهاجرين وبين مجتمع الاستقبال مما يفرض إشراك المجتمع المدني الذي يقوم بعملية الوساطة هذه».

وأوضح في التصريح ذاته قائلا: «وفي هذا الإطار تمت تسوية أوضاع 24 جمعية للمهاجرين خلال الشهور الأخيرة. لكن حان الوقت الآن لتقوية قدرات هذه الجمعيات، سواء المغربية أو تلك الخاصة بالمهاجرين، مع خلق فضاء مستمر للنقاش بين السلطات العمومية والمجتمع المدني. وكذلك إعطاء هذا المجتمع المدني الإمكانيات للمساهمة في تنفيذ هذه السياسة وتقييمها وتصحيحها».

وأشار اليزمي، إلى أن تدبير ملف الهجرة من خلال التنفيذ السليم للاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، هو «طريق مليء بالمطبات والصعوبات». وشدد على أنه رهين بشكل كبير بـ«تناغم الجهود المبذولة من كافة الأطراف المعنية بالملف، وبتمتين العلاقات بين المغاربة والمهاجرين من خلال تشجيع الأعمال التضامنية لأجل احتواء النزعات الاحتجاجية المكنة والتنافر بين المغاربة والمهاجرين».

وقال إنه من الضروري «خلق فضاء دائم للحوار والتعاون والتشاور حول الرهانات السوسيو اقتصادية التي تواجه المغرب، الذي ليس منطقة غنية مثلما هو حال الدول الأوروبية. بل هو بلد نامي يعيش الكثير من التحديات المتصلة بالتشغيل والتكوين والتعليم وفي مجالات متعددة أخرى».

ومن جهته، دعا الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، أنيس بيرو، المشاركين في المنتدى لأجل التباحث حول أسئلة، وصفها بـ«الحارقة». وقد تعلقت هذه الأسئلة مثلما طرحها الوزير في كلمته الافتتاحية بتحديد الشكل التنظيمي، الذي يجب على الجمعيات تبنيه، والبحث عن التشبيك الأكثر نجاعة.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounataf.ma

أعضاء المجتمع المدني والمهاجرون انخرطوا في الدينامية الجمعوية قبل إطلاق السياسة الجديدة للهجرة واللجوء

5293/12

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، يوم الاثنين الاخير بالرباط، أن أعضاء المجتمع المدني والمهاجرين انخرطوا في الدينامية الجمعوية قبل إطلاق السياسة الجديدة للهجرة واللجوء.

وقال اليزمي، في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للدورة الثالثة للمنتدى السنوي للهجرة التي تنظم حول موضوع "سياسات الهجرة : أي دور للمجتمع المدني ؟"، إن التجربة المغربية في مجال الهجرة تميزت منذ البداية بمشاركة المجتمع المدني، مضيفا أن نقابة مغربية هي المنظمة الديمقراطية للشغل أسست نقابة خاصة بالعمال المهاجرين في وضعية غير قانونية.

وحسب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن "أي سياسة للإدماج لن تكون ناجعة دون إشراك المجتمع المدني المغربي وجمعيات المهاجرين، لأن المهاجر مدعو ليكون نشيطا ويلعب دورا في هذا الإدماج" معتبرا "الإدماج تفاعلا مشتركا".

ودعا اليزمي إلى تعزيز عمل مجموع الفاعلين الجمعويين بالمجتمع المدني وخصوصا جمعيات المهاجرين وإرساء فضاء دائم للتبادل يجمع السلطات العمومية المغربية وجمعيات المهاجرين وجمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال الهجرة والنقابات وأرباب العمل وكذا الباحثين ، موضحا أنه يتعين أن يشكل هذا المجال "فضاء للتبادل والتقييم والتقويم والتفكير".

من جهته، دعا بابا عمر دياتا المستشار في الشؤون الخارجية ونائب مدير المساعدة والنهوض بالسنغاليين بالخارج، الذي ركز في مداخلته على سلبيات الهجرة السرية ، إلى هجرة منظمة تحترم القوانين. وقال إن التعاطي مع قضايا الهجرة يتعين أن لا يقتصر على الإجراءات الزجرية بل يتعين أن يمتد ليشمل كل الإجراءات السوسيو اقتصادية .

ومن جانبها، أكدت أنا فونسيكا، رئيسة بعثة المنظمة الدولية للهجرة بالمغرب، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذا المنتدى يمثل مناسبة ملائمة لمناقشة دور المجتمع المدني في أي دينامية للهجرة.

وأوضحت أن المجتمع المدني فاعل رئيسي يمكن أن يقدم الكثير من أجل اندماج المهاجرين في المغرب وتعبئة جهود الساكنة من أجل الإدماج.

ويشكل المنتدى، المنظم من قبل الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مناسبة لتقييم المرحلة الأولى للشراكة مع الجمعيات العاملة في مجال الهجرة.

كما يشكل المنتدى، الذي يعرف مشاركة فاعلين مؤسساتيين وجمعيات المجتمع المدني وخبراء ومتخصصين، فرصة للحوار وتبادل الخبرات والاطلاع على الممارسات الفضلى بعدة دول ككندا وإسبانيا والسنغال.

وأوضحت مذكرة تأطيرية، وزعت خلال اللقاء، أن السياسة الوطنية للهجرة واللجوء ، وأخذا بعين الاعتبار مسلسل الجهوية المتقدمة، تتوخى فعالية أكبر على المستوى المحلي من خلال تكثيف القرب من المهاجرين والاستجابة لحاجياتهم ومتطلباتهم الملحة بما يضمن تحقيق الأهداف المتوخاة .

وأضافت المذكرة أن تحقيق هذه الأهداف لن يتم بشكل مثالي إلا من خلال شراكة متعددة الأبعاد مع المجتمع المدني تتوخى تعزيز قدراته وآليات عمله التي تبقى محدودة في الوقت الراهن .

الحكومة المغربية تصادق على قانون مكافحة العنف ضد النساء في اجتماعها المقبل

بعد تأجيله سنتين.. وإخفاق وزيرتين سابقتين في إخراجه للوجود

الثلاثاء - 6 جمادى الآخرة 1437 هـ - 15 مارس 2016 م رقم العدد [13622]

الرباط: لطيفة العروسي

قررت الحكومة المغربية إدراج مشروع قانون محاربة العنف ضد النساء لمناقشته والمصادقة عليه خلال اجتماعها، الذي يعقد بعد غد الخميس برئاسة عبد الإله ابن كيران، وذلك بعد أزيد من سنتين من تأجيل هذا القانون الذي أثار الكثير من الجدل.

وكان المشروع قد عرض على الحكومة قبل سنتين، إلا أنها تحفظت عليه وشكلت لجنة برئاسة ابن كيران لمراجعته. وظلت المنظمات النسائية طوال الفترة الماضية تضغط على الحكومة للمطالبة بالإفراج عن القانون، واتهمتها بالتقاعس في حماية النساء.

وأقرت بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والتنمية الاجتماعية، التي أعدت وزارتها القانون بشراكة مع وزارة العدل، أن مشروع القانون «أخذ وقتا طويلا، ومر بمسار صعب، وظل بيد الحكومات المتعاقبة على مدى أزيد من 15 سنة، لتتمكن الحكومة الحالية من إخراجه إلى حيز الوجود».

ويتضمن مشروع القانون مجموعة من الإجراءات الزجرية ضد الرجال الذين يمارسون العنف ضد النساء بمختلف أشكاله، وعلى رأسهم الأزواج.

وأخفقت وزيرتان سابقتان هما ياسمينة بادو، المنتمية لحزب الاستقلال، ونزهة الصقلي، الوزيرة المنتمية لحزب التقدم والاشتراكية اليساري، في إخراج القانون حتى يجد طريقه نحو التنفيذ، على الرغم من أنهما أعدا قانونا مماثلا وجرى الترويج له إعلاميا على نطاق واسع.

ويعرف القانون العنف على أنه «كل فعل مادي أو معنوي أو امتناع أساسه التمييز بسبب الجنس يترتب عليه ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي للمرأة».

ونص القانون على عقوبات مشددة ضد مرتكبي جريمة التحرش الجنسي، ونص على أنه يعاقب بالحبس من شهر إلى سنتين وأداء غرامة من ألف إلى ثلاثة آلاف درهم (300 دولار) أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل إمعان في مضايقة الغير في الفضاءات العمومية بأفعال أو أقوال أو إشارات ذات طبيعة جنسية أو لأغراض جنسية. وتضاعف هذه العقوبة إذا كان مرتكب الفعل زميلا في العمل أو من الأشخاص المكلفين حفظ النظام والأمن في الفضاءات العمومية، في حين تصل العقوبة من سنة إلى خمس سنوات وأداء غرامة تتراوح ما بين 10 آلاف درهم (ألف دولار) إلى 50 ألف درهم (5 آلاف دولار) إذا كان المتحرش من طرف أحد الأصول أو المحارم، أو من له ولاية أو سلطة على الضحية أو مكلفا رعايتها أو كافلا لها.

كما ضاعف مشروع القانون من العقوبة الحبسية لكل من ارتكب عمدا الجرح أو الضرب أو غيرهما من وسائل العنف أو الإيذاء عمدا، من دون نية القتل، ومع ذلك ترتب عنه الموت، حيث أصبحت العقوبة تتراوح ما بين 25 سنة و30 سنة عوضًا من 5 إلى 10سنوات. أما في حالة توفر سبق الإصرار والترصد أو استعمال السلاح، فقد حافظ مشروع قانون محاربة العنف على عقوبة المؤبد.

وأقرت الحكومة المغربية في مناسبات سابقة باستفحال حالات العنف ضد النساء على الرغم من الجهود التي بذلت للحد منه، ويجري تنظيم حملة سنوية للتوعية لمحاربة العنف ضد النساء، بيد أن الظاهرة أصبحت تثير القلق.

وسيجري بموجب القانون إحداث مراكز للتكفل بالنساء ضحايا العنف، كما يتضمن إجراءات لحماية المرأة من العنف الصادر عن الأزواج. ونبه المجلس الوطني لحقوق الإنسان أكثر من مرة لقضية العنف ضد النساء في المغرب، وذلك «بسبب الوضعية المقلقة لحجم انتشاره»، مستشهدًا بدراسة للمندوبية السامية للتخطيط، (بمثابة وزارة التخطيط) لسنة 2011، كشفت أن نسبة انتشار العنف النفسي بلغت 48 في المائة، وانتهاك الحريات الفردية 31 في المائة، والعنف المرتبط بتطبيق القانون 3.17 في المائة، والعنف الجسدي 2.15 في المائة والعنف الجنسي 7.8 في المائة والعنف الاقتصادي 2.8 في المائة. كما أبرزت الدراسة أن إطار الحياة الزوجية هو أول مكان لحدوث العنف ضد النساء بنسبة انتشار تبلغ 55 في المائة.

http://aawsat.com/home/article/593241/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84

أشغال اجتماع فوبريل تنطلق بالبرلمان المغربي

المصدر: | 15 مارس 2016

انطلقت اليوم الثلاثاء، بالرباط، أشغال الاجتماع الاستثنائي السابع عشر لمنتدى رؤساء ورئيسات المؤسسات التشريعية بأمريكا الوسطى والكرايبي (فوبريل)، الذي يشغل فيه البرلمان المغربي منصب عضو ملاحظ.

وقال رئيس مجلس النواب، رشيد الطالبي العلمي، في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية، إن احتضان المملكة لهذا الاجتماع الاستثنائي ''يعتبر عربون ود وصداقة ورمزا للروابط القوية التي تجمع المغرب بالبلدان الأعضاء في المنتدى وتعبيرا عن الإرادة القوية في تعزيزها''، مبرزا أن الاجتماع سيمكن من تعزيز العلاقات بين الشعب المغربي وشعوب بلدان أمريكا الوسطى والكرايبي.

وأضاف أنه ''رغم البعد الجغرافي بين المغرب والبلدان الأعضاء في المنتدى، فإننا نواجه جميعا تحديات الإرهاب والتشدد وتحدي بناء علاقات دولية عادلة ومتوازنة، وتحدي تسوية النزاعات والأزمات الداخلية والعابرة للحدود، فيما يتمثل التحدي الأساسي في تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة تستفيد منها أوسع فئات المجتمع، باعتبار ذلك المفتاح الأساس لرفع التحديات الأخرى. فالاستقرار المستدام، بقدر ما هو رهين بتحقيق الديمقراطية بقدر ما هو رهين أيضا بتيسير استفادة الجميع من النجاحات الاقتصادية ومن النمو والتنمية''.

وأوضح أنه في عالم اليوم، لا يمكن مقاربة مفهوم التنمية ولا تحقيقها، بالإمكانيات والوسائل الذاتية فقط، حيث فرضت العولمة والتطور الهائل لوسائل الإنتاج وللمعارف والتكنولوجيات، على الاقتصادات الوطنية، ومنها اقتصادات البلدان الصاعدة، أن تكون جزءا من الاقتصاد المعولم، مع ما يعترى ذلك من انعدام التكافؤ وتوزيع غير عادل للعمل والثروات على المستوى الدولي واستغلال لثروات بلدان الجنوب من طرف البلدان المتقدمة وتعميق غير مسبوق للفوارق الاقتصادية بين الشمال والجنوب، مبرزا أن واحدا من الأجوبة على هذه المعضلات، يتمثل في اعتماد رؤية واستراتيجيات أخرى للتعاون جنوب جنوب.

وأشار إلى أن المملكة وبلدان أمريكا الوسطى والكرايبي مؤهلة للعب أدوار أساسية في بناء هذه الاستراتيجيات وإعمالها في صيغة مشاريع اقتصادية مشتركة وتبادل تجاري وثقافي وتحفيز للقطاع الخاص، كي ينهض بأدواره في الاستثمار وتوفير مزيد من الثروات وفرص الشغل.

وقال العلمي، في هذا السياق، إنه بإمكان المغرب أن يكون قاعدة لبلدان أمريكا الوسطى والكرايبي نحو إفريقيا والعالم العربي والشرق الأوسط ومنطقة حوض المتوسط، فيما يمكن لهذه البلدان أن تكون قاعدة لتعزيز ولوج المغرب إلى القارة الأمريكية، معتبرا أن ''اتفاقيات التبادل الحر التي تربط بلداننا وباقي القوى الاقتصادية ستعزز هذا التوجه بما تتيحه من فرص وإمكانيات أمام اقتصادات بلداننا''.

وعلى صعيد آخر، أشار الطالبي العلمي إلى أن الدورة 22 للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية التي ستحتضنها مراكش في نونبر القادم ستكون مناسبة للقيام بمرافعة جماعية، كحكومات وبرلمانات من أجل مستقبل الانسان والأرض وإنقاذ الكوكب الأرضي.

وأعلن بهذا الصدد أن لقاء برلمانيا دوليا سيعقد بموازاة مع اجتماعات الدورة 22، داعيا البلدان الأعضاء في المنتدى إلى المشاركة في أشغال هذا اللقاء

وفي المرافعات التي سيقوم بها البرلمانيون بالمناسبة من أجل الأرض والإنسان.

وأضاف أن اختيار المملكة لاحتضان الدورة 22 لم يكن اعتباطيا، و"لكنه جاء اعترافا بجهودها في محاربة التلوث وبنجاعة استراتيجياتها في مجال الاقتصاد الأخضر واعتماد المصادر المتجددة للطاقة وبجودة تشريعاتها في مجال الحفاظ على البيئة وبقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الدولية وبتجربتها في مجال التنمية المستدامة، وهو ما هي بصدد تقاسمه مع بلدان أخرى، وخاصة في القارة الإفريقية إعمالا لاختياراتها في مجال التضامن مع الأشقاء والأصدقاء في الجنوب".

من جهة أخرى، أشار رئيس مجلس النواب إلى أن "عددا من بلداننا واجهت أو تواجه محاولات للنيل من وحدتها الترابية والسياسية، وهي بالتأكيد أوضاع تتدخل فيها الأطراف الخارجية، أو تسببت فيها نزعات هيمنة خارجية"، مؤكدا أن اختيارات المغرب في إعمال الجهوية المعمقة، والتي كرستها الانتخابات المحلية والجهوية التي جرت في 4 شتنبر 2015 هي اختيارات ثابتة وأنها تشكل بالفعل قاعدة وأساسا مؤسساتيا صلبا، لإعمال مقترح الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية المغربية، كصيغة اعتبرتها المجموعة الدولية، ومنها القوى النافذة في القرار الدولي، حلا واقعيا وذي مصداقية لنزاع مفتعل".

من جهته، قال النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين، محمد الأنصاري، إن المغرب، وبحكم موقعه الجغرافي والجيو ستراتيجي، سعى إلى ترسيخ علاقاته التاريخية مع العديد من البلدان، مؤكدا أن التعاون بين المملكة والبلدان الأعضاء في المنتدى هو خيار استراتيجي لمواجهة العديد من التحديات المطروحة على الصعيد العالمي، من قبيل التنمية المستدامة ومكافحة ظاهرتي التطرف والإرهاب.

وأشاد الأنصاري بموقف البلدان الأعضاء في المنتدى المؤيد للوحدة الترابية للمملكة والرافض والمندد بتصريحات الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، خلال زيارته الأخيرة للمنطقة، والتي شكلت انحرافا خطيرا عن الرسالة النبيلة للأمم المتحدة وميثاقها المؤسس.

من جانبه، جدد الأمين التنفيذي للمنتدى، سانتياغو ريفاس لوكلير، التأكيد على رفض البلدان الأعضاء في المنتدى لتصريحات بان كي مون وتنديدها بها، مشيدا بالجهود التي يبذلها المغرب لدعم السلام عبر العالم.

وبدوره، قدم إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المسؤول عن قطب المجتمع المدني في لجنة الإشراف على تنظيم مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (كوب 22)، لمحة عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر باريس (كوب 21)، والذي قال إنه شكل منعطفا في المحادثات بشأن التغيرات المناخية.

وأشار في هذا السياق إلى أن مؤتمر مراكش لن يشكل فقط مناسبة لتفعيل اتفاق باريس، بقدر ما سيكون مناسبة لتشكيل ائتلافات بين بلدان الجنوب قصد التنسيق والتشاور في ما بينها والترافع، معربا عن الأمل في أن تقوم البرلمانات بدور فعال في هذا المؤتمر.

ويتضمن جدول أعمال الاجتماع، بالإضافة إلى الجلسة الافتتاحية، تقديم ومناقشة عرض حول مؤتمري (كوب 21) الذي انعقد بباريس، و(كوب 22) الذي ستحتضنه مدينة مراكش.

وبمناسبة احتضان المملكة أشغال الاجتماع الاستثنائي الـ17 للمنتدى، ستنظم زيارة للوفود المشاركة إلى محطة الطاقة الشمسية بورزازات، وكذا زيارة إلى مدينة الداخلة.

يذكر أن منتدى رؤساء ورئيسات المؤسسات التشريعية بأمريكا الوسطى والكرايبي (الفوبريل)، الذي يتكون من برلمانات غواتيمالا وبيليز والسلفادور والهندوراس ونيكاراغوا وكوستاريكا وبانما وجمهورية الدومينيكان والمكسيك، تأسس سنة 1994، بهدف دعم آليات تطبيق وتنسيق التشريعات بين الدول الأعضاء، وإحداث آليات استشارية بين رؤساء المؤسسات التشريعية لمعالجة مختلف المشاكل التي تواجهها المنطقة، وكذا دعم الدراسات التشريعية على المستوى الجهوي.

وكان البرلمان المغربي بغرفتيه قد وجه لـ(الفوبريل) في 3 يونيو 2014 طلبا رسميا للانضمام إليه كعضو ملاحظ، وفي 25 غشت من السنة ذاتها، صادق المنتدى على هذا الطلب، خلال الدورة 15 الاستثنائية التي انعقدت بنيكاراغوا بمناسبة الذكرى الـ20 لتأسيس المنتدى.

http://www.marocpress.com/hespress/article-645702.html

الدورة الثالثة للمنتدى السنوي للهجرة

المجتمع المدني يضطلع بدور طلائعي في إعداد وتنفيذ وتثمين السياسات العمومية المتعلقة بالهجرة

قال الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، السيد أنيس بيرو، يوم الاثنين بالرباط، إن المجتمع المدني يضطلع بدور طلائعي في إعداد وتنفيذ وتثمين السياسات العمومية ذات الصلة بالهجرة.

وذكر السيد بيرو، خلال تدخله في افتتاح الدورة الثالثة للمنتدى السنوي للهجرة، الذي نظم حول موضوع "سياسات الهجرة: أي دور للمجتمع المدني ؟" أن هذا المنتدى يشكل مناسبة لتعميق الأفكار والنقاش حول هذا الموضوع بفضل خاصة وجود مجتمع مدني نشيط وفعال.

وفي معرض حديثه عن السياسة الجديدة للهجرة واللجوء بالمغرب، أكد السيد بيرو أن المغرب قام، منذ البداية، بوضع آلية دائمة للتشاور مع جمعيات المجتمع المدني المدعوة للاضطلاع بدور متجدد بفضل خاصة تشبيك أكثر فعالية وفقا ، على الخصوص، لمقاربة تشاركية وفعالة معتمدة من طرف كافة المتدخلين المؤسساتيين المعنيين بمسألة الهجرة.

وقال الوزير، أمام حضور يتكون، على الخصوص، من عدد من ممثلي المؤسسات العمومية والجسم الدبلوماسي المعتمد بالرباط والمؤسسات الدولية العاملة في مجال الهجرة، وجمعيات المجتمع المدني والباحثين والخبراء الوطنيين والدوليين، "منذ الخطوات الأولى للسياسة الجديدة للهجرة واللجوء بالمغرب، قمنا بوضع آلية دائمة للتشاور مع جمعيات المجتمع المدني" .

وأضاف الوزير "إننا عقدنا عددا من اللقاءات الإعلامية والتشاورية مع تلك الجمعيات في مختلف المناسبات، وتتعلق بكافة الخطوات المتعلقة بإعداد استراتيجية إدماج المهاجرين وطالبي اللجوء "، مشيدا " بالمشاركة الأساسية والهامة للجمعيات النشيطة في مجال الهجرة، سواء تعلق الامر بعملية تسوية وضعية الأجانب المقيمين بشكل غير قانوني بالمغرب، و التأهيل القانوني والمؤسساتي أو برامج الإدماج السوسيو- ثقافي والاقتصادي للمهاجرين".

وتشكل الدورة الثالثة للمنتدى السنوي للهجرة، المنظمة من قبل الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فرصة لتجسيد مقاربة تشاركية تهدف إلى إشراك واسع للمجتمع المدني في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء.

وسيناقش المشاركون في هذا المنتدى العديد من المواضيع تتعلق ب "المجتمع المدني العامل في مجال الهجرة: الوضعية الراهنة " و "المجتمع المدني والسلطات العمومية : ما هي أوجه الشراكة" و "المجتمع المدني العامل في مجال الهجرة: ما هي الأشكال المبتكرة لتنظيم وتشبيك الفاعلين ".

ويشكل هذا المنتدى أيضا فرصة سانحة لإطلاق حوار غني وتبادل الخبرات والاطلاع على الممارسات الفضلى بعدة دول ككندا واسبانيا والسنغال، بهدف مد جسور جديدة للتعاون بين الجهات الفاعلة في مجال الهجرة، خاصة السلطات العمومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والباحثين والمنظمات الدولية.

أعضاء المجتمع المدني والمهاجرون انخرطوا في الدينامية الجمعوية قبل إطلاق السياسة الجديدة للهجرة واللجوء

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي، يوم الاثنين بالرباط، أن أعضاء المجتمع المدني والمهاجرين انخرطوا في الدينامية الجمعوية قبل إطلاق السياسة الجديدة للهجرة واللجوء.

وقال اليزمي، في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للدورة الثالثة للمنتدى السنوي للهجرة التي تنظم حول موضوع "سياسات الهجرة : أي دور للمجتمع المدني؟"، إن التجربة المغربية في مجال الهجرة تميزت منذ البداية بمشاركة المجتمع المدني، مضيفا أن نقابة مغربية هي المنظمة الديمقراطية للشغل أسست نقابة خاصة بالعمال المهاجرين في وضعية غير قانونية.

وحسب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن "أي سياسة للإدماج لن تكون ناجعة دون إشراك المجتمع المدني المغربي وجمعيات المهاجرين، لأن المهاجر مدعو ليكون نشيطا ويلعب دورا في هذا الإدماج" معتبرا "الإدماج تفاعلا مشتركا".

ودعا السيد اليزمي إلى تعزيز عمل مجموع الفاعلين الجمعويين بالمجتمع المدني وخصوصا جمعيات المهاجرين وإرساء فضاء دائم للتبادل يجمع السلطات العمومية المغربية وجمعيات المهاجرين وجمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال الهجرة والنقابات وأرباب العمل وكذا الباحثين ، موضحا أنه يتعين أن يشكل هذا المجال "فضاء للتبادل والتقييم والتقويم والتفكير".

من جهته، دعا بابا عمر دياتا المستشار في الشؤون الخارجية ونائب مدير المساعدة والنهوض بالسنغاليين بالخارج، الذي ركز في مداخلته على سلبيات الهجرة السرية ، إلى هجرة منظمة تحترم القوانين. وقال إن التعاطي مع قضايا الهجرة يتعين أن لا يقتصر على الإجراءات الزجرية بل يتعين أن يمتد ليشمل كل الإجراءات السوسيو اقتصادية .

ومن جانبها، أكدت أنا فونسيكا، رئيسة بعثة المنظمة الدولية للهجرة بالمغرب، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذا المنتدى يمثل مناسبة ملائمة لمناقشة دور المجتمع المدني في أي دينامية للهجرة.

وأوضحت أن المجتمع المدني فاعل رئيسي يمكن أن يقدم الكثير من أجل اندماج المهاجرين في المغرب وتعبئة جهود الساكنة من أجل الإدماج.

ويشكل المنتدى، المنظم من قبل الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مناسبة لتقييم المرحلة الأولى للشراكة مع الجمعيات العاملة في مجال الهجرة.

كما يشكل المنتدى، الذي يعرف مشاركة فاعلين مؤسساتيين وجمعيات المجتمع المدني وخبراء ومتخصصين، فرصة للحوار وتبادل الخبرات والاطلاع على الممارسات الفضلى بعدة دول ككندا وإسبانيا والسنغال.

وأوضحت مذكرة تأطيرية، وزعت خلال اللقاء، أن السياسة الوطنية للهجرة واللجوء ، وأخذا بعين الاعتبار مسلسل الجهوية المتقدمة، تتوخى فعالية أكبر على المستوى المحلي من خلال تكثيف القرب من المهاجرين والاستجابة لحاجياتهم ومتطلباتهم الملحة بما يضمن تحقيق الأهداف المتوخاة .

وأضافت المذكرة أن تحقيق هذه الأهداف لن يتم بشكل مثالي إلا من خلال شراكة متعددة الأبعاد مع المجتمع المدني تتوخى تعزيز قدراته وآليات عمله التي تبقى محدودة في الوقت الراهن .

http://www.maroc.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

رجال الأمن المطرودين والمعزولين من مناصبهم المهنية ينفدون وقفة احتجاجية

نشر يوم : الثلاثاء 15 مارس 20160

خاض عدد كبير من رجال الأمن المطرودين والمعزولين من مناصبهم المهنية لأسباب مختلفة في موقف لافت، مطلع الأسبوع الجاري، أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، وقفة احتجاجية، لم تقابل بأي تدخل أمني، عكس بعض الوقفات التي تتعرض إلى تدخلات أمنية عنيفة . وحمل المحتجون الذين قضوا سنوات بين أحضان أسرة الأمن، لافتة كبيرة، التمسوا من خلالها العطف الملكي من أجل «إعادة إدماج رجال ونساء الأمن الوطني ضحايا العزل، واسترجاع كرامتهم وكرامة أبنائهم». وأجمع المحتجون في تصريحات متفرقة على أن عزلهم حصل بطريقة تعسفية، ولم تراع فيه وجهات نظرهم ودفوعاتهم، **مؤكدين لصناع القرار في المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، أن طردهم من الوظيفة في سلك الشرطة كان تعسفيا، ويحتاج إلى إعادة النظر، خصوصا أن ما حدث كان بدون ضمانات قانونية، وأن البعض منهم لم يخضع لمحاكمات عادلة.

وانتقد رجل أمن مطرود التقته «الصباح» في شارع محمد الخامس على هامش الوقفة الاحتجاجية التي شارك فيها معزولون من مختلف المدن، مجالس التأديب التي عرضوا عليها، وهي المجالس التي تكون في غالب الأحيان غير رحيمة بهم، وتحتاج إلى «قراءة جديدة» في عهد المدير العام الحالي للأمن الوطني، بوشعيب الرميل. وأوضح المصدر ذاته أن بعض الملفات الكبرى تترك بيد بعض المقربين من المدير العام، الذين يستغلون ثقته فيهم، ويقومون بممارسات غير محسوبة تشتم منها رائحة الانتقام، وتصفية الحسابات ونصرة هذا الصديق أو المقرب، على حساب من لا مظلة له.كشف المصدر نفسه أن العديد من رجال الأمن ونسائه الذين عزلوا من مناصبهم، من خلال قرارات المجالس التأديبية، لم تعط لهم الفرصة، ولم يتم الاستماع إليهم للدفاع عن أنفسهم. يشار أن المشاركين في الوقفة الاحتجاجية ليوم الاثنين الماضي، قدموا إلى الرباط من بني ملال وتارودانت وتطوان والبيضاء والقنيطرة وفاس وغيرها.

وتعهد المحتجون بالاستمرار في تنظيم وقفات مماثلة، والمطالبة بالعفو، خصوصا أن البعض منهم تمت الاستجابة لطلباته بطريقة انتقائية، يقول رجل أمن معزول، فيما الأغلبية من المطرودين لم يجدوا آذانا صاغية داخل المديرية العامة للأمن الوطني.

وكان رجال أمن مطرودون ممن احتجوا أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، استجابة لنداء أطلقته التنسيقية الوطنية لهم، قد أودعوا فوق طاولة مديرية الشؤون الجنائية ملفات معززة بحجج تبرئهم من المنسوب إليهم، بحثا عن قرار يقضي بالعفو عنهم، إلا أنهم لم يحصلوا على أي جواب، منذ 2011.

عبدالله الكوزي

http://oujdaportail.net/ma/%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B7%D8%B1%D9%88%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B2%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%86-102113.html

في ندوة حول قراءة في الوضع الراهن للهجرة : غياب سياسة جوار فاعلة يضعف سياسات الهجرة

15 مارس، 2016عزالدين ملياري

قال عضو لجنة الأمم المتحدة للحماية الدولية لحقوق جميع العمال المهاجرين عبد الحميد الجمري،"انه يجب التنويه بجهود المغرب، المتعلقة بسياسة الهجرة، في غياب جوار متعاون".

وابرز عبد الحميد الجمري الذي كان يتحدث في منتدى الهجرة الثالث صباح يوم أمس في الجلسة الموضوعية الأولى ، التحديات التي تواجه البلدان المغاربية، في مجال سياسات الهجرة ان المنطقة المغاربية هي الجهة الوحيدة في العالم ، التي لم تستطع بلورة تنظيما على المستويات السياسية والاقتصادية وهو ما يطرح العديد من التحديات حصوصا في مجال سياسات الهجرة، قائلا "إن أي بلد لا يستطيع بلورة سياسة هجرة فاعلة لوحده" مضيفا ان الامر يستوجب سياسة جوار فاعلة وهو الأمر الغائب في الدول المغاربية، على الرغم من وجوده بسواحل البحر الأبيض المتوسط.

ومن جهته كشف المرصد الجهوي للهجرة في تقرير له عن وضعية المهاجرين واللاجئين في المغرب، عن تمركز اغلب المراكز والجمعيات التي تعنى بقضايا الهجرة واللجوء في المغرب بالعاصمة الرباط ومدينة الدار البيضاء، وسجل التقرير الذي قدم صباح يوم الاثنين ضمن فعاليات أشغال المنتدى الثالث للهجرة الذي نظمته الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحت شعار سياسات الهجرة أي دور للمجتمع المدني؟، ان الرباط تتوفر على أربعة مراكز للمهاجرين، فيما يوجد مركز واحد في كل من سطات ومكناس وخريبكة، زيادة على 11 جمعية لإرشاد ومساعدة المهاجرين واللاجئين بالرباط كذلك، و3 جمعيات في البيضاء , المعطيات أشارت إلى وجود جمعيتين اثنتين في طنجة والعيون، ومركز واحد في كل من خريبكة والعرائش وتطوان والخميسات. وفيما يخص الجمعيات التي تجمعها شراكة مع الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، أشارت البيانات إلى 38 جمعية في جهة الرباط- سلا- القنيطرة، و19 بفاس- مكناس، و5 في البيضاء، و4 في المناطق الشرقية، و3 بسوس ماسة- درعة، وجمعيتين في مراكش- آسفي ودرعة- تافيلالت.

وتجدر الإشارة ان الجلسة الافتتاحية لمنتدى الهجرة الثالث، ترأسها صباح يوم الاثنين بالرباط،كل من انيس بيرو الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة،والسيد يونس ميهوبي نائب مساعد وزير وزارة الهجرة والتنوع والإدماج الكندي،وكذلك مستشار الشؤون الخارجية ،نائب المدير المكلف بمساعدة والنهوض بقضايا السينغاليين بالخارج باباعمر ديانا، **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي**.وعرفت مشاركة العديد من الجمعيات المدنية الوطنية والدولية العاملة في مجال الهجرة كما اطر ندواتها الموضوعاتية العديد من الخبراء الدوليين، وأغنت نقاشاتها التجارب الدولية والناجحة في مجال الهجرة واللجوء.

http://bledna.com/bledna/politic/135786

جمعية الغد لحقوق الإنسان تناشد مجلس اليزمي من أجل إطلاق سراح معتقلي أكديم إزيك

أضيف في 15 مارس 2016 الساعة 09:39

وجهت جمعية الغد لحقوق الإنسان ملتمسا إلى المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان، من أجل إطلاق سراح المعتقلين الصحراويين مجموعة معتقلي كديم.

و عبرت الجمعية ذاتها، عن بالغ قلقها من تجاهل السلطات المغربية المتواصل لهذا المطلب.

و هذا **مضمون الرسالة التي وجهتها جمعية الغد إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان:**

بعد ترحيب جمعية الغد لحقوق الإنسان ، على مصادقة المجلس الوزاري المغربي في الرابع عشر من مارس 2014، على مشروع القانون الخاص بالقضاء العسكري، والذي يحظر إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية في أوقات السلم أيا كانت الجريمة المرتكبة وصفة مرتكبها، تجدد جمعية الغد لحقوق الإنسان دعوتها السلطات المغربية من أجل إطلاق سراح معتقلي كديم ايزيك.

كما تعرب عن بالغ قلقها من تجاهل السلطات المتواصل لهذا المطلب.

وفي هذا الإطار، فإن جمعية الغد لحقوق الإنسان توصي ب:

توفير الحق في المحاكمات العادلة و المساعدة القانونية.

إطلاق سراح معتقلي كديم ايزيك، و بإلغاء الأحكام الصادرة في حقهم من طرف المحكمة العسكرية بالرباط التي مثلوا أمامها في محاكمة تفتقر إلى الحد الأدنى من معايير المحاكمات العادلة والمنصفة.

http://achwakaa.ma/m/news4812.html

الأمين العام لمنظمة العفو الدولية سليل شتي في زيارة للمغرب

مارس 16, 2016

بعد زيارة وزير العدل والحريات مصطفى الرميد للأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 13 يناير 2016 والتي جرى خلالها مناقشة بواعث القلق عند كل طرف اتجاه الأوضاع الحقوقية في المغرب، سيزور الامين العام للمنظمة برئاسة وفد رفيع المستوى متجه إلى المغرب في الفترة من 17-18 مارس 2016 بدعوة من الحكومة المغربية.

ومن المقرر أن يجري الأمين العام لمنظمة العفو الدولية سليل شتي والوفد المرافق له لقاءات مع كل من رئيس الحكومة، ووزير العدل والحريات والوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ووسيط المملكة ورئيس الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة، وعدد من البرلمانيين والبرلمانيات، كما سيلتقي الأمين العام هيآت المجتمع المدني المغربي.

http://alhourria.press.ma/?p=6552

أبو النعيم يهاجم رواد الفكر بالمغرب ويكفر الراحل الجابري

لحسن سكور16 مارس,2016,

شن الشيخ المتطرف عبد الحميد أبو النعيم هجوما على المفكر المغربي الراحل محمد عابد الجابري، في شريط فيديو جديد له نشر على اليوتيوب بتاريخ 14 مارس 2016.ووصف أبو النعيم المشهور بتكفيره لرموز اليسار بالمغرب الراحل عابد الجابري بـ ''الكذاب ورائد تحريف القرآن''، وذلك ردا منه على ما جاء في بعض مؤلفات وندوات للمفكر المغربي، أبرز من خلالها قراءات مختلفة لعدد من القضايا المرتبطة بالتراث الإسلامي.وقال أبو النعيم في شريط الفيديو، ''إن الجابري، إلى جانب المفكر عبد الله العروي يُعدّان من رواد – ما سماه – ''تحريف الذكر الحكيم في مؤسسة العلمانية والحداثة وما وراء الحداثة''.وحول ما إذا كانت هناك أخطاء في تدوين القرآن، زعم أبو النعيم أن الجابري ''يدع القطعيات ليستدل بالشواذ التي تحتمل أوجهاً عدة، وهدف الجابري من ذلك ''أن هذا كتاب كسائر الكتب، وهو يرفض الثرات العربي الإسلامي رفضاً باتاً ''.وخلص الشيخ المتطرف إلى أن ''وصف القرآن بأن فيه أخطاء يُعد كفراً بواحاً''، مضيفا أن ''التكذيب لصريح القرآن كفر عند جميع المسلمين''.وكان أبو النعيم، قد شن هجوما – قبل أسابيع – على النقابة الوطنية للصحافة المغربية، حيث وصفها بـ''النقابة الوثنية للصحفيين''، التي تدعي بحسبه ''أنها تشجع كل ألوان الحرية وتدافع عنها، وتقول بأن لكل شخص الحق في التعبير ليقول ما يشاء''، في حين أنها ''تمنع من يقول كلمة الحق''.وبالإضافة إلى إدريس لشكر الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشراكي، والناشط الحقوقي أحمد عصيد، **فإن إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يسلم بدوره من هجوم أبي النعيم، إثر إصدار المجلس لتوصية تدعو إلى المساواة في الإرث، واصفا اليزمي بـ"الكافر والمرتد"!**

http://qushq.com/blog/48780.html

رئيس أمنستي الدولية يلتقي بنكيران لأول مرة

يحل في اليومين المقبلين سليل شتي، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، مرفوقاً بوفد رفيع المستوى، بالمغرب في إطار زيارة رسمية تدوم يومين، بدعوة من الحكومة المغربية.

وتأتي هذه الزيارة في سياق الحوار الجاري بين الحكومة المغربية والمنظمة، ونتيجة لزيارة وزير العدل والحريات مصطفى الرميد للأمانة الدولية للمنظمة بتاريخ 13 يناير 2016 ، والتي كانت فرصة لمناقشة بواعث قلق كل طرف بشأن أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب والمنهجية المعتمدة من طرف المنظمة في إجراء أبحاثها والقيام بتحركاتها.

ومن المقرر أن يجري الأمين العام لمنظمة العفو الدولية سليل شتي والوفد المرافق له لقاءات مع كل من رئيس الحكومة، ووزير العدل والحريات والوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووسيط المملكة ورئيس الهيأة المركزية لمحاربة الرشوة، وعدد من البرلمانيين والبرلمانيات، كما سيلتقي الأمين العام هيآت المجتمع المدني المغربي.

وتأتي هذه الزيارة بعد التوتر الذي طبع العلاقة بين المغرب والمنظمة أخيراً، بعد منع السلطات المغربية مخيماً للشباب العام الماضي، وندوة في طنجة ومنع بعض باحثيها من دخول البلاد، كما أن المنظمة كانت قد اختارت المغرب لتطلق حملة دولية لمناهضة التعذيب، وقدمت المغرب ضمن حملاتها، خصوصاً حالة علي عراس الذي تدافع المنظمة عنه وتتبنى قضيته.

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة العفو الدولية لديها تاريخ طويل من التحركات في المغرب، جرت في ظل مناخ مطبوع بالحوار البناء عموما على مدى العقد والنصف الماضيين، وخاصة بعد أن حظي رئيسها باستقبال العاهل المغربي الملك محمد السادس في يونيو 2001، وتشجيعه على مواصلة عمل المنظمة في المغرب.

http://www.medias24.com/ar/NATION/POLITIQUE/8347.html

آخر ساعة

84/8

مجتمع. المطالبة بإحداث المجلس الاستشاري للأسرة

أنور تشيد بالملك وتقطر الشمع على حقاوي وتطالب بأقسى العقوبات بحق "قيزز"

● الرباط: محمد سليكي

طالبت نجاة أنور، رئيسة منظمة "ماتقيش ولدي"، بإنزال أقسى العقوبات بحق المتهم بارتكاب جريمة ليساسفة" بالدارالبيضاء، المعتقل على ذمة التحقيق بتهم اغتصاب ثلاثة أطفال ومحاولة قتلهم، من بينهم الطفل عمران، في وقت تساءلت عن موقع وزارة الأسرة والتضامن من محنة عائلات الضحايا. وقالت أنور، في تصريح لـ"آخر ساعة"، إن الجرائم التي اقترفها المدعو "قيزز"، بحق طفلين آخرين أحدهما "آخرس"، تجعل القضاء أمام مسؤولية الحكم بأقسى العقوبات ضد المتهم، ليكون عبرة لمن وصفتهم بـ" الوحوش الآدمية النائمة". وتساءلت رئيسة منظمة "ماتقيش ولدي"، وهي تثمن تكفل الملك محمد السادس شخصيا بمصاريف علاج الطفل عمران، عن موقع وزارة الأسرة والتضامن التي تقودها الوزيرة عن حزب العدالة والتنمية بسيمة حقاوي، من محنة عائلات الضحايا. وأكدت أنور أن منظمة "ماتقيش ولدي" تلقت بارتياح كبير، الرعاية الملكية الإنسانية التي حظي بها الضحية عمران وعائلته، معتبرة أن دعم الملك لأسر ضحايا الاعتداءات الجنسية على الأطفال، يشكل "أكبر دعم وسند للعمل التطوعي الميداني" لمنظمتها. وعبرت أنور عن خيبة أملها إزاء موقف وزارة الأسرة والتضامن من قضية مؤازرة ضحايا فاجعة الاغتصاب بليساسفة، مشددة على أنه في الوقت الذي كنا كمجتمع مدني نتمنى، أن تزور الوزيرة حقاوي، على الأقل هذه العائلة المكلومة، صدمنا بوقوع غير ذلك. وجددت رئيسة "منظمة "ماتقيش ولدي" بهذه المناسبة، مطالبتها بتنزيل الدستور على مستوى إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، كي يكون فضاء "لابتكار الحلول لمختلف الإشكالات والتحديات التي تواجهها الأسرة والطفولة والمرأة بالمغرب" كما سبق أن صرح بذلك، إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وأوضحت نجاة أنور، أن هذا المطلب يجد شرعيته في ما يمكن وصفه بـ"تخلي مؤسسات الحكومة"، عن لعب دورها في إيجاد مخرجات لعدد من الإشكاليات التي باتت تعترض الأسرة والطفولة والمرأة ببلادنا. وانتقدت أنور، الظروف غير المقبولة، التي استقبل فيها الضحية عمران بمستشفى الدار البيضاء، مطالبة الحسين الوردي وزير الصحة، بفتح تحقيق في الموضوع وكذا واقع ذلك المرفق الصحي العمومي، فضلا عن إحداث أقسام خاصة باستقبال وعلاج حالات الاعتداءات الجنسية على الأطفال. وترى رئيسة "منظمة "ماتقيش ولدي"، أن السياسيات العمومية لحكومة عبد الإله ابن كيران وهي في نهاية ولايتها، على مستوى الأسرة والطفولة والمرأة، لم تكن في مستوى تطلعات المجتمع المدني، "على الأقل في تقديرنا كمنظمة تجر من ورائها رصيد يمتد لسنوات في محاربة جرائم الاعتداءات الجنسية على الأطفال ومواجهة الإفلات من العقاب". تقول نجاة أنور. وكان أعلن على لسان عائلة الطفل عمران، أن الملك محمد السادس قد تكفل شخصيا بمصاريف علاج الضحية وتتبع وضعه النفسي، إثر اغتصابه ودفنه حيا، على يد المتهم "م.ط" والبالغ من العمر 16 عاما. ●

رئيسة منظمة «ماتقيش ولدي» تنتقد موقف الوزيرة الحقاوي من مؤازرة ضحية اغتصاب ليساسفة.

السيد أنيس بيرو: المجتمع المدني يضطلع بدور طلائعي في إعداد وتنفيذ وتثمين السياسات العمومية المتعلقة بالهجرة

تاريخ النشر: 15 مارس, 2016

السيد أنيس بيرو: المجتمع المدني يضطلع بدور طلائعي في إعداد وتنفيذ وتثمين السياسات العمومية المتعلقة بالهجرةقال الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، السيد أنيس بيرو، اليوم الاثنين بالرباط، إن المجتمع المدني يضطلع بدور طلائعي في إعداد وتنفيذ وتثمين السياسات العمومية ذات الصلة بالهجرة.

وذكر السيد بيرو، خلال تدخله في افتتاح الدورة الثالثة للمنتدى السنوي للهجرة، الذي نظم حول موضوع "سياسات الهجرة: أي دور للمجتمع المدني ؟" أن هذا المنتدى يشكل مناسبة لتعميق الأفكار والنقاش حول هذا الموضوع بفضل خاصة وجود مجتمع مدني نشيط وفعال.

وفي معرض حديثه عن السياسة الجديدة للهجرة واللجوء بالمغرب، أكد السيد بيرو أن المغرب قام، منذ البداية، بوضع آلية دائمة للتشاور مع جمعيات المجتمع المدني المدعوة للاضطلاع بدور متجدد أكثر فعالية وفقا ، على الخصوص، لمقاربة تشاركية وفعالة معتمدة من طرف كافة المتدخلين المؤسساتيين المعنيين بمسألة الهجرة.

وقال الوزير، أمام حضور يتكون، على الخصوص، من عدد من ممثلي المؤسسات العمومية والجسم الدبلوماسي المعتمد بالرباط والمؤسسات الدولية العاملة في مجال الهجرة، وجمعيات المجتمع المدني والباحثين والخبراء الوطنيين والدوليين، "منذ الخطوات الأولى للسياسة الجديدة للهجرة واللجوء بالمغرب، قمنا بوضع آلية دائمة للتشاور مع جمعيات المجتمع المدني" .

وأضاف الوزير "إننا عقدنا عددا من اللقاءات الإعلامية و التشاورية مع تلك الجمعيات في مختلف المناسبات، وتتعلق بكافة الخطوات المتعلقة بإعداد إستراتيجية إدماج المهاجرين وطالبي اللجوء "، مشيدا " بالمشاركة الأساسية والهامة للجمعيات النشيطة في مجال الهجرة، سواء تعلق الأمر بعملية تسوية وضعية الأجانب المقيمين بشكل غير قانوني بالمغرب، و التأهيل القانوني والمؤسساتي أو برامج الإدماج السوسيو- ثقافي والاقتصادي للمهاجرين".

وتشكل الدورة الثالثة للمنتدى السنوي للهجرة، المنظمة من قبل الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، **بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، فرصة لتجسيد مقاربة تشاركية تهدف إلى إشراك واسع للمجتمع المدني في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء.

وسيناقش المشاركون في هذا المنتدى العديد من المواضيع تتعلق ب "المجتمع المدني العامل في مجال الهجرة: الوضعية الراهنة " و "المجتمع المدني والسلطات العمومية : ما هي أوجه الشراكة" و "المجتمع المدني العامل في مجال الهجرة: ما هي الأشكال المبتكرة لتنظيم وتشبيك الفاعلين ".

ويشكل هذا المنتدى أيضا فرصة سانحة لإطلاق حوار غني وتبادل الخبرات والاطلاع على الممارسات الفضلى بعدة دول ككندا واسبانيا والسنغال، بهدف مد جسور جديدة للتعاون بين الجهات الفاعلة في مجال الهجرة، خاصة السلطات العمومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والباحثين والمنظمات الدولية.

http://rni.ma/2016/03/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A3%D9%86%D9%8A%D8%B3-%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%B6%D8%B7%D9%84%D8%B9-%D8%A8/

تنظيم أول ندوة دولية حول الكيف والمخدرات على يد إلياس العماري

14-مارس, 2016, رشيدة حسن

اقدم رئيس جهة طنجة تطوان الحسيمة على تنظيم أول ندوة دولية حول الكيف والمخدرات بطنجة يومي 18 و19 مارس ، وذلك تحت شعار "جميعا من أجل بدائل قائمة على التنمية وحقوق الإنسان".

ويسعى مجلس الجهة منح فرص لمنتخبي الجهة لمناقشة الإشكالية المرتبطة بسياسة المخدرات بالجهة عبر هذه الندوة الدولية الأولى من نوعها، حيث تعتبر الجهة منطقة تاريخية لانتاج الكيف .

ومن المرتقب حضور عدد من المسؤولين في هذه الندوة كرئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ورئيس جمعية تلركا للتنمية المستدامة، كما سيحضرها خبراء دوليون في مجال المخدرات والكيف من مختلف الدول كالميكسيك وجنيف وسويسر ...

والندوة هذه تندرج في إطار الاستعداد للمشاركة في الدورة الاستثنائية لجمعية الأمم المتحدة التي تخص المخدرات ، وسيتم انعقادها بتيويورك ما بين 19 و21 من الشهر المقبل حسب القرار المتخذ، حيث سيتم رفع توصيات للمجتمعين في الدول المعروفة باسم UNGASS في نهاية هذه الندوة.

ولهذا يعتبر حزب الاستقلال وحزب الاصالة والمعاصرة من المدافعين عن تقنيين زراعة الكيف واستخداماته في مجالات مختلفة .

http://street.ma/news/social/4865--.html

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

VIOLENCE CONTRE LES FEMMES

Le projet de loi au menu du Conseil de gouvernement

1576/2

Fin de l'attentisme qui prévaut depuis 2013, pour le projet de loi traitant de la violence contre les femmes. La version finale de ce texte sera examinée demain en Conseil de gouvernement. Rappelons que le dernier avis émanant du CNDH, en octobre 2015, recommandait l'élaboration d'une loi spécifique qui protège l'ensemble des catégories sociales et professionnelles des femmes.

DAKHLA: RÉUNION DES PRÉSIDENTS DES PARLEMENTS D'AMÉRIQUE CENTRALE ET DES CARAÏBES

Par Mohamed Chakir Alaoui le 15/03/2016 à 14h36

Les présidents des Parlements d'Amérique Centrale et des Caraïbes (FORPEL) ont décidé de tenir une session spéciale à Dakhla en marge du forum international de Crans Montana prévu du 17 au 22 mars.

La rencontre de Dakhla symbolise ainsi l'importante solidarité qu'apportent ces pays d'Amérique centrale à l'intégrité territoriale et à la souveraineté du royaume sur ses provinces sahariennes.

La préparation de la réunion du FORPEL à Dakhla a eu lieu mardi à Rabat lors d'une réunion élargie qu'ont présidée le président de la Chambre des représentants Rachid Talbi Alami et le président du Congrès du Guatemala, Mario Taracena Diaz-Sol qui assure la présidence tournante du FORPEL.

Avant de joindre Dakhla, les présidents des parlements du FORPEL ont tenu ce mardi à Rabat une réunion conjointe à laquelle ont participé des députés marocains ainsi que le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

Lors de cette rencontre, les présidents des parlements d'Amérique Centrale ont dénoncé une nouvelle fois les propos hostiles de Ban Ki-moon, secrétaire général de l'ONU, à l'encontre de l'intégrité territoriale du Maroc, indiquant que le FORPEL va saisir dans les prochains jours Ban Ki-moon pour lui demander de présenter des excuses au peuple marocain.

A noter que le Parlement marocain a accédé en 2014 au statut de membre observateur au sein du FORPEL dont les membres à part entière sont le Costa Rica, le Guatemala, Belize, le Honduras, le Nicaragua, la République Dominicaine, le Mexique et le Salvador.

http://www.le360.ma/fr/politique/dakhla-reunion-des-presidents-des-parlements-damerique-centrale-et-des-caraibes-64899

Maroc : Entre partage d'expérience et appel à la mobilisation de la société civile, l'intégration des étrangers avance Sélection

15 MarS, 2016 écrit par Onésiphore NEMBE

A Rabat où s'est tenu ce lundi 14 mars la troisième édition du Forum annuel de l'immigration, la société civile s'est vue accordée une place de choix dans le processus de l'intégration en cours depuis janvier 2015.

En présence d'Anis Birou, Ministre chargé des marocains résidents à l'étranger, toutes les parties engagées dans le processus d'intégration ont démontré une certaine solidarité dans cette démarche unique sur le territoire africain.

Pour Anis Birou, ministre chargé des marocains résidents à l'étranger, cette 3eme édition du Forum annuel de l'immigration a été le moment de placer la société civile au centre du processus de l'intégration. Depuis le thème de ce Forum, Politiques migratoires : Quel rôle pour la société civile ?, le ministre qui a présidé à la cérémonie d'ouverture interpelle une fois de plus l'ensemble des organismes qui œuvrent pour la réussite de l'intégration au Maroc, à s'appliquer dans ce chantier unique sur le territoire africain.

« Ce Forum rassemble les associations de migrants, les chercheurs, la société civile marocaine, les partenaires du Maroc » affirme Driss El Yazami au micro d'Afrique Progrès magazine. Selon le président du conseil national des droits de l'homme et acteur clé de ce processus d'intégration, ce forum est un moment d'échange entre les différents acteurs du processus d'intégration en cours. **M. Yazami explique que « ça permet d'évaluer cette politique, de voir quel sont les aspects à faire progresser ».**

Le Royaume à l'écoute des expériences de pays partenaires

M. Diatta, Chancelier des Affaires étrangères et directeur-adjoint de l'Assistance et de la promotion des Sénégalais de l'Extérieur, affirme pour sa part que la présence du Sénégal à ce Forum est liée au souci d' « avoir une démarche inclusive pour mettre tous les acteurs qui évoluent dans le secteur de la migration à s'associer à trouver des solutions pour la question migratoire ». Compte tenu des relations traditionnellement bonnes entre Rabat et Dakar, l'élaboration des politiques qui prend en compte des éléments de part et d'autre des deux pays se justifie.

Forum annuel de l'Immigration 2016

Forum annuel de l'Immigration, le 14 mars 2016 à Rabat. © Copyright Afrique Progrès Magazine / crédits photo Neones

Mais il n'y a pas que ces deux pays pour contribuer à l'élaboration de cette politique si chère au Royaume et au continent africain. Younes Mihoubi, sous-ministre adjoint à l'Administration et de la Transformation au ministère de l'Immigration, de la Diversité et de l'Inclusion au Canada, a effectué ce voyage dans le but de « présenter l'expertise québécoise en matière d'élaboration des politiques d'immigration ». Le représentant de Mme Weil Kathleen, la ministre de l'Immigration, de la Diversité et de l'Inclusion ajoute que « l'immigration en provenance du Maroc arrive toujours en tête de liste parmi les cinq pays les plus importants en termes d'immigration au Québec ».

Plus de deux ans après le lancement historique de la nouvelle politique migratoire les rencontres entre les différents acteurs se poursuivent en vue de permettre une intégration réussie des étrangers au Maroc. Un pari plutôt réussi, puisque pour de nombreux migrants présents à cette 3e édition du Forum, le Maroc est devenu « la patrie d'adoption » ont-ils expliqué à notre envoyé spécial. Onésiphore Nembe / Afrique Progrès Magazine

http://www.afriqueprogres.com/index.php/international/item/4452-maroc-entre-partage-d-experience-et-appel-a-la-mobilisation-de-la-societe-civile-l-integration-des-etrangers-avance

Un projet de loi sur la protection des personnes atteintes de troubles mentaux au parlement

Reda Zaireg : 15/03/2016

LOI - Rendu public en juin 2015, et adopté en Conseil du gouvernement début juillet, le projet de loi N°71.13 relative à la lutte contre les troubles mentaux et la protection des personnes atteintes de ces troubles fait (enfin) son entrée au parlement.

Le projet de loi, récemment déposé sur le bureau de la Chambre des représentants, sera bientôt transmis à la commission de la Justice, de la législation et des droits de l'Homme à la première chambre, et ambitionne de réformer en profondeur la législation relative aux troubles mentaux au Maroc.

Cette nouvelle loi vient actualiser celle déjà en vigueur, qui date de... 1959, et porte le contreseing du premier ministre de l'époque, Abdallah Ibrahim. Relative à la prévention et le traitement des maladies mentales, **"cette loi représentait à son époque, et durant des années, une avancée considérable et un acquis normatif indéniable, d'autant plus que le nombre de pays qui disposaient alors d'une telle loi était très limité", estime le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) dans un rapport.**

Une loi désuète

Et de souligner que "si 75% à peu près des pays dans le monde possèdent actuellement une législation portant sur la santé mentale, le Maroc fait partie des 15% de pays qui ont adopté une telle législation avant les années 1960".

Néanmoins poursuit l'institution présidée par Driss Yazami, "contrairement à la majorité des textes de loi marocains, cette loi qui n'a subi, depuis sa promulgation, aucune modification, est actuellement désuète et pour ainsi dire dépassée, eu égard aux progrès réalisés à l'échelle internationale, en matière des droits de l'Homme en général et de santé mentale en particulier".

Le projet de loi 71.13 relative à la lutte contre les troubles mentaux et la protection des personnes atteintes souhaite donc remédier à la désuétude du cadre législatif sur les maladies mentales. Elle garde, néanmoins, une partie de la structure et des axes du Dahir de 1959.

Une définition large des troubles mentaux

Le texte s'ouvre sur un constat: "les personnes atteintes de troubles mentaux sont une tranche des plus susceptibles de voir leurs droits violés, surtout lorsque les troubles dont ils sont atteints les rendent incapables de défendre leurs droits et leurs intérêts. (...) Ils sont donc exposés à la marginalisation, aux mauvais traitements et à l'exploitation, notamment dans les endroits où ils sont soignés"

Une définition du trouble mental s'impose donc, afin de mieux protéger cette catégorie de personnes. Le projet de loi le définit comme "tout trouble psychique ou neurologique figurant dans la dernière Classification internationale des maladies (CIM) adoptée par l'Organisation mondiale de la santé (OMS). Les troubles mentaux ne sauraient inclure les troubles comportementaux, s'il n'a pas été diagnostiqué de trouble mental".

La réintégration des personnes atteintes de troubles mentaux, une priorité

Le texte de loi prévoit la création d'établissements de réhabilitation et de réintégration des personnes atteintes de troubles psychiques. Il s'agira de centres publics ou privés, placés sous la tutelle/responsabilité d'un médecin spécialiste des troubles mentaux, ou d'un praticien de médecine générale ayant bénéficié d'une formation en santé mentale.

Un diagnostic indépendant

Afin d'éviter erreurs médicales et cas de spoliation ou d'hospitalisation forcée où certains médecins se sont rendus complices, la personne atteinte de troubles mentaux sera diagnostiquée par deux médecins n'exerçant pas dans le centre hospitalier où elle est soignée.

http://www.huffpostmaghreb.com/2016/03/15/loi-maroc-troubles-_n_9468110.html